المقاولة الاجتماعية بالمغرب، تجربة واعدة في حاجة إلى المزيد من التثمين

فاطمة لمحرحر

Fatima Lamharhar

باحثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة ، عضو نشيط في العديد من الجمعيات والمراكز البحثية ، مهتمة بالدراسات الاكاديمية حول العلاقات الدولية والاستراتيجية ، وحقوق الانسان ، والتنمية والهجرة . صدر لها عدة مقالات ودراسات بمجموعة من المجلات والجرائد ومواقع مغربية ودولية .

الملخص التنفيذي

بدأت المقاولة الاجتماعية في الظهور حديثا ، إذ تبقى التجارب التي تسير في هذا الاتجاه ضعيفة ومحدودة جدا ، رغم أنها تبدو تجارب واعدة ، ويمكن الاشارة على سبيل المثال إلى التجربة التي قادها المكتب الشريف للفوسفاط ، وكذا تجربة "سندي" ؛ كما أن التجارب التي عرفها المغرب في هذا الإطار ، تظل ناقصة إلى حد كبير ، وعادة ما تأخذ في البداية شكل منظمات غير حكومية مع محدودية في الولوج إلى الموارد المالية . الأمر الذي يستوجب تسليط الضوء على واقع المقاولة الاجتماعية بالمغرب والإكراهات التي تقف عائقا أمام تطور هذا التنظيم المؤسساتي ، وكيف يمكننا توجيه الحكومة والبرلمان المغربي وباقي الفاعلين في هذا المجال من أجل اعتماد إطار قانوني خاص ومحدد من أجل تأطير عمل المقاولة الاجتماعية ، ووضع سياسات عمومية خاصة بهذا النوع من المقاولات .

تقديم

يتضح أن ظاهرة المقاولة أصبح التفكير فيها اليوم يتم بشكل مختلف ، فقد تم إلباسها طابعا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا ؛ بل انتقلنا نحو نوع أخر من المقاولات والتي يتم وصفها بمقاولات الجيل الجديد ، وهي تلك التي اختارت الانخراط في الحقل الاجتماعي وعدم استهداف مراكمة الارباح ، بل التركيز على الوسائل المتاحة وهو ما سمي ب"المقاولة الاجتماعية Social Entreprise" ، وهي تختلف عن المقاولة العادية والتقليدية بمجموعة من المميزات منها ، الابداع والخلق ، والابتكار ، والتجديد الاجتماعي ، والقدرة الاقتصادية والمالية من أجل إحداث أثر إيجابي في المجتمع .

وعليه ، تستمد هذه الصيغة المقاولاتية أهميتها انطلاقا من كونها ممارسة تقليدية قديمة تطورت بالموازاة مع تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛ حيث إن هذا النموذج الصاعد من التنظيم الاقتصادي برز للتوفيق بين المنطق الاقتصادي الربحي وبين المنفعة الاجتماعية المشتركة ، وذلك في سياق تبحث فيه السلطات العمومية والفاعلون الاقتصاديون في مختلف أقطار العالم عن حلول مبتكرة ومستدامة للتنمية الاقتصادية ، تهدف إلى تثمين القيم الاجتماعية والاقتصادية مع إدماج شركاء هذه المقاولات والمستفيدين في الدورة الانتاجية كفاعلين محوريين .

و إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه ، ومن خلال ما اضطلعنا عليه من تقارير وأبحاث ودراسات ، يتبين أن سنوات التسعينيات تعتبر الفترة التي حاز فيها مفهوم المقاولة الاجتماعية بشعبية عالمية بعد تداوله من قبل دول شمال أمريكا والدول الأوروبية .

وهو ما يجعلنا نميز بين مقاربتين رئيسيتين للمقاولة الاجتماعية : مقاربة أنغلوساكسونية ، ولا سيما المقاربة الأمريكية ، وهي تركز على دور الفرد وعلى المقاول الاجتماعي الذي يستثمر الفرص من أجل خدمة رسالة اجتماعية ، ويقدم بصفته صانع التغيير ؛ ومقاربة أوروبية تركز على المقاولة الاجتماعية ، وتعتبرها منظمة ذات هدف واضح يتمثل في خدمة الجماعة ، والتي تكون فيها المصلحة المادية للمستثمرين محدودة .

وفي هذا السياق نشير أيضا أنه في سنة 2002 ، قامت الحكومة البريطانية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 بعنوان المقاولة الاجتماعية استراتيجية للنجاح ، لتنطلق الدانمارك كذلك في العمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي .

وبالنسبة للمغرب ، بدأ هذا النوع من المقاولات يأخذ أهميته في إطار النقاش حول التنمية ، نظرا للدور الذي يمكنه أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبفضل قربها من المواطنين لا سيما فئة الشباب .

وفي هذا الإطار ، نظمت عدة لقاءات علمية حملت شعار المقاولة الاجتماعية بالمغرب ، وقد كانت هذه اللقاءات فرصة لدراسة مدى تشكيل السياق المؤسساتي والقانوني عقبة أمام نمو وتطور المقاولة الاجتماعية وفي هذا السياق تمت مناقشة العديد من الاشكالات والقضايا ذات الصلة بموضوع المقاولة الاجتماعية مثل كيف يمكن قراءة واقع المقاولة الاجتماعية بالمغرب؟ إلى أي حد يستجيب الإطار القانوني والمؤسساتي لرهانات تطوير المقاولة

الاجتماعية؟ ما النتائج المتوخاة من تنمية هذا القطاع؟ وما أبرز الحلول والتوصيات اللازمة لربح رهان المقاولة الاجتماعية؟ وهل تعزى هذه النواقص للطبيعة المختلطة لهذا النوع من المقاولات؟ وما هي فرص إيجاد إطار قانوني محدد؟

وتتجلى أهمية هذه الاشكالية ، كون المقاولة الاجتماعية آلية لخلق مشاريع مدرة للدخل وتحقيق التنمية البشرية ، حيث أنه من شأن المقاولة الاجتماعية وفي ظل الأزمات الاقتصادية وتفاقم أزمة التشغيل ، خلق فرص الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدى الشباب حاملي المشاريع ، فضلا عن كونها تعد مقاولة تضامنية تساعد في تشغيل الشباب حاملي الشواهد العليا والمتوسطة ؛ وبالإضافة إلى أنه بإمكان هذه المبادرة إشاعة ثقافة المبادرة الحرة لدى الشباب وإبراز طاقتهم المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالمقاولة الاجتماعية والتضامنية .

المقاولة الاجتماعية بالمغرب: الواقع والتحديات

في فترة تتميز بتسارع التطورات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة في مختلف المجالات ، تنشأ مسؤوليات وتحديات جديدة كنتيجة لظاهرة العولمة التي نعيش ضمنها[1] .

وفي هذا السياق ، تحدث طفرات عميقة تترجم على المستوى الفردي والتنظيمي والثقافي ولتجاوزها نحتاج لديناميكية المقاولات التي أصبحت محرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم[2] .

من الواضح أن المقاولات الاجتماعية بالمغرب ليست مفهوما غريبا ، من أن المصطلح نفسه ليس معروفا بالشكل الجيد ، فإن مفهوم وخصائص المقاولة الاجتماعية أمر مألوف ، هناك أنشطة يتم إنشاؤها حاليا في المغرب زيادة على أنها مألوفة ، يتعرف الناس أنها مقاولات اجتماعية أو مقاولات مشابهة لها[3] .

ومن هذا المنظور ، تتمثل الحركية الجديدة التي تنضاف إلى هذه الدينامية التي يعرفها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى المقاولة الاجتماعية ، والتي بدورها لا يوجد إجماع حول تعريفها ، غير أن جميع الاتجاهات التي اعتمدت التسمية تتفق على وجود نفس الهدف ، ألا وهو تحقيق المصلحة العامة ؛ ولهذه الغاية فإن المقاولة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق غاية اجتماعية ومجتمعية أو بيئية ، وتحقيق ربح محدود وحكامة تشاركية[4] .

ويبرز الاهتمام بهذه الصيغة المقاولاتية أنها تستمد الاعتراف بها بصفتها واقعا قديما ؛ هذا النموذج الصاعد من التنظيم الاقتصادي يأتي للتوفيق بين المنطق الاقتصادي وبين المنفعة الاجتماعية ، وذلك في سياق تبحث فيه السلطات العمومية والفاعلون الاقتصاديون عن حلول مبتكرة ومستدامة من الناحية الاقتصادية[5] .

وجدير بالذكر هنا أنه في إطار برنامج EducarsES ، وهو برنامج لتنمية المقاولة الاجتماعية ، تم إطلاق 13 مقاولة اجتماعية همت مجالات التربية والتكوين والصناعة التقليدية والتكنولوجيات الجديدة التي لها وقع على المجتمعات المحلية والطبقات الاجتماعية المهمشة ، وقد تمكنت هذه المقاولات التي تم إطلاقها من تحقيق التنافسية في إطار الاقتصاد الاجتماعي ، وذلك من خلال تمثيلها بالمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالدار البيضاء[6] .

وأخير ، فإن التجارب التي تسير في اتجاه المقاولة الاجتماعية بالمغرب ، تبقى ضعيفة ومحدودة جدا ، رغم أنها تجارب واعدة ، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى التجربة التي قادها المكتب الشريف للفوسفاط خاصة مشروع "I GROW" والذي يهدف إلى دعم المقاولين الشباب بالعالم القروي ؛ وكذا تجربة "سندي"[7] .

ومن ثم ، فإن التجارب التي عرفها المغرب في إطار المقاولة الاجتماعية تظل تجارب ناقصة إلى حد كبير ، وعادة ما تأخذ في البداية شكل منظمات غير حكومية مع محدودية في الولوج إلى الخدمات المالية لكونها تستفيد أساسا من التبرعات .

هذا إلى جانب أن المقاولة الاجتماعية بالمغرب ، تعاني من عدة مشاكل وإكراهات كبيرة تتمثل على الخصوص في غياب إطار قانوني خاص بهذا النوع من المقاولات مما يضعف من القدرة التنظيمية والإجرائية لهذا القطاع ، ونظرا لأن هذا النوع من المقاولات يتطلب عمل تقاطعي تشترك فيه مجموعة من الجهات ، فالأمر يتطلب وضع استراتيجية وطنية مندمجة للتنمية المقاولاتية التضامنية بالمغرب

1) إسماعيل شغوف، دراسة آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع التلميذ المبدع الاجتماعي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مراكش، 2011-2012، ص.11.

2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3) المركز المغربي للابداع والمقاولة الاجتماعية، تقرير حول مشهد المقاولات الاجتماعية بالمغرب "إنارة طريق"، المركز الثقافي البريطاني، مارس 2014، ص.13

4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، ص.75

5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6) الاتحاد الاشتراكي، "اطلاق 13 مقاولة اجتماعية مؤطرة ببرنامج EducarsES"، مغرس، www.maghress.com.

7) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص..76

بالإضافة إلى ، عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية ومعايير ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة الهادفة إلى تحسين وتطوير أداء المقاولة ، فضلا عن ما تتسم به من هشاشة وضعف التنافسية .

المقاولة الاجتماعية بديل سوسيو اقتصادي لتسريع التنمية

يكتسي مفهوم المقاولة الاجتماعية أهمية كبرى مقارنة مع الاقتصاد الليبيرالي ويشكل نموذجا للتنمية المستدامة ، وهي تقدم رؤية بديلة تتكرس ضمن مفهوم جماعي وديمقراطي للمقاولة .

إضافة إلى ذلك ، فإن المقاولة الاجتماعية تعد ركيزة لضمان الاستقرار الاجتماعي والرفاه الاقتصادي بالمغرب ، كما أن هذا النوع من المقاولات يمكن أن تضطلع بدور أساسي في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لدورها المباشر في مجال التشغيل وخلق الثروة .

وفي هذا السياق يمكن القول بأن المقاولة الاجتماعية ، يجب أن تحظى باهتمام خاص بالنظر إلى دورها التنموي وقربها من المواطن ، فهي تقدم حلولا ناجعة للقضايا الاجتماعية لكونها تجمع بين التشغيل الذاتي والمردودية الاقتصادية والبعد الاجتماعي .

وبالتالي ، فالمقاولة الاجتماعية يمكن أن تشكل قيمة مضافة للدينامية التي يعرفها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببلادنا ؛ من حيث كونها تسعى إلى تحقيق أهداف تنموية ذات أبعاد سوسيو اقتصادية مستدامة ، استنادا إلى مقاربة تشاركية وتضامنية .

وهكذا فإن التجربة قد برهنت على أن المقاولة الاجتماعية ، أفضت إلى خلق توازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية والصناعية والمجالية ، كما أن هذا القطاع الموازي قد أعطى الانطلاقة لدينامية الادماج الاجتماعي متجدرا بذلك داخل أسس نمو متجدر .

وبالنظر إلى الرهانات الجديدة للتنمية ، فإن النمو المدمج يلتقي بكيفية مباشرة مع أهداف الألفية للتنمية ، كما يهدف إلى تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمجالي ، ومن هنا نتحدث في الوقت ذاته عن الادماج الاجتماعي والاقتصادي ، إن النمو المدمج يسعى إلى تحقيق أداء اقتصادي قوي ، وإلى تحسين مستوى ونوعية حياة الأفراد[8] .

من أهم النتائج المتوخاة من تنمية المقاولة الاجتماعية

- تخفيض نسبة البطالة في صفوف الشباب .
- تشجيع ثقافة الابتكار والابداع المقاولاتي .
- تمكين الشباب من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي والوطني .
- ترسيخ ثقافة التضامن والتعاضد في الميدان الاقتصادي والمقاولاتي .

الحلول والتوصيات

توصي هذه الورقة بأربعة بدائل رئيسية ، قد يتم العمل عليها في آن واحد أو بشكل متسلسل وذلك بعد ان يفتح حوار وطني مع الأطراف ذات العلاقة :

وذلك من خلال اعتماد إطار قانوني خاص ، ووضع نظام تحفيزي يقوم على أساس تيسير مساطر إحداث

1 تبني سياسة عمومية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، تكون المقاولة الاجتماعية احد ركائزها :

المقاولة الاجتماعية وتمتيعها بتخفيضات ضريبية ، وتسهيل ولوجها إلى مصادر التمويل .

هذا ، بالإضافة إلى تحمل الدولة لجزء من تكاليف الاقتطاعات الاجتماعية الخاصة بالعاملين في هذا القطاع ، وتمتيع المقاولة الاجتماعية بوضعية تفضيلية في نيل الصفقات العمومية .

عن طريق إدماج مبادئ المقاولة الاجتماعية في المناهج التربوية والدراسية ، إلى جانب القيام

2 نشر وترسيخ مبادئ وقيم المقاولة الاجتماعية :

بحملات تحسيسية وتواصلية للتعريف بأهمية وأدوار هذا النوع من المقاولات ، مما يشجع على ثقافة الابتكار والإبداع المقاولاتي لدى الشباب .

8) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص.43

3 الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال :

وهنا يمكن الاستفادة من التجربة البرازيلية ، حيث تتوفر البرازيل على سياسة عمومية للاقتصاد التضامني ، واعتراف قانوني بهذه الدينامية ، هنا تجدر الإشارة إلى أن البرازيل تتوفر على أكثر من 400 مقاولة اجتماعية وقد صممت هذه الأخيرة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشجيع الابتكار الاجتماعي من خلال الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والحكومية ، وشركات القطاع الخاص ؛ كما أن عدد من الولايات في البرازيل قد اعتمد سياسات عمومية مما أدى لإنشاء شبكة المنتخبين في مجال الاقتصاد التضامني ، وهو ما يجعل هذا القطاع يساهم بنسبة 8% من الناتج الداخلي الخام[9] .

مع الانتعاش الذي عرفه قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، انطلقت فنلندا في دينامية جديدة جسدتها المقاولة الاجتماعية ، حيث اعتمدت فنلندا قانونيا للمقاولات الاجتماعية منذ سنة 2003[10] ، وهو القانون الذي جعل تدخل الفاعلين يقتصر على مجال الادماج المهني ؛ ويتوفر هذا النمط من المقاولات على إمكانات كبيرة حسب "المرصد العالمي لريادة الأعمال" لسنة 2012 ، الذي يصفها بأنها مرتفعة في فنلندا بالمقارنة مع البلدان الاخرى في شمال أوروبا

4 اتخاذ التدابير الموازية لإنجاح ورش المقاولة الاجتماعية :

وفي هذا الإطار يجب تنسيق وتجميع الجهود بين القطاعات الحكومية في هذا المجال ، وبالموازاة مع ذلك وضع برامج لمواكبة وتتبع الشباب حاملي المشاريع ذات البعد الاجتماعي ، وخلق أوراش في مجال المقاولة الاجتماعية لفائدة الشباب العاطل .

وختاما ، تهدف هذه التوصيات والحلول المقترحة في هذه الورقة ، إلى المساهمة في تأكيد الدور الهام والمتنامي الذي تلعبه المقاولة الاجتماعية في بناء مجتمع متوازن ، ويؤكد هذا المعطى قيم ومبادئ التضامن ، التي يحرص هذا النوع من المقاولات على تعزيزها في إطار روح المساهمة الطوعية وروح المبادرة الشخصية ، فضلا عن مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية التي يسعى هذا النوع من المقاولات إلى إقامتها .

9) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص.90

10) المرجع نفسه، ص.93

لائحة المراجع

- إسماعيل شغوف ، دراسة آثار زرع فكر المقاولة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع "التلميذ المبدع الاجتماعي" ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ، مراكش ، 2011-2012 .
- -تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج ، 2015 .
- -تقرير حول مشهد المقاولة الاجتماعية بالمغرب "إنارة طريق" ، المركز الثقافي البريطاني و المركز المغربي للابداع والمقاولة الاجتماعية ، مارس 2014 .
- -بدراوي سفيان ، ثقافة المقاولة لدى الشبب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، رسالة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، 2014-2015 ، تلمسان ، الجزائر .